الفصائل الفلسطينية ترحب بدعوة مصر لتفعيل الاجهزة الامنية ومشاركة الجميع فيها

هنية يؤيد الدعوة لإعادة صياغة المؤسسة الأمنية بعيدا عن التحزب ويؤكد رفع الغطاء عمن يخترق وقف اطلاق النار والفصائل ترحب بالمبادرة

غزة ـ رام الله ـ «القدس العربي»

ـ من أشرف الهور ووليد عوض:

اكدت مصادر فلسطينية لـ«القدس العربي» امس ان المبادرة المصرية التي قدمها مدير المخابرات المصرية اللواء عمر سليمان امس الاول للاطراف الفلسطينية والتي تم وقف الاقتتال بين عناصر حركتي فتح وحماس على اساسها تقضي باعادة هيكلة الاجهزة الامنية لتشارك فيه جميع الفصائل الفلسطينية.

وتقضي المبادرة المصرية بدمج الاجهزة الامنية واعادة هيكلتها بما يضمن لجميع الفصائل المشاركة فيها ونزع الصفة التنظيمية عن عناصر تلك الاجهزة.

هذا واعلنت العديد من الفصائل الفلسطينية امس عن ترحيبها بالاقتراح المصري، مؤكدةً على مطالبتها بتفعيل الاجهزة الامنية الفلسطينية، على قاعدة مشاركة الجميع فيها.

وكانت بعض وسائل الإعلام قد نقلت امس عن وزير الشؤون الخارجية الفلسطينية الدكتور محمود الزهار، كشفه النقاب عن اقتراح مصري يقضي بتشكيل جيش وطني يضم كافة أبناء الشعب الفلسطيني من مختلف أطيافهم السياسية الامر الذي نفته مصادر امنية وسياسية مصرية رفيعة المستوى مع تأكيدها بان الموقف المصري يقوم على الدعوة لإعادة تنظيم الأجهزة الأمنية والعسكرية الفلسطينية الموجودة بالفعل لتستوعب كافة أبناء الشعب الفلسطيني من مختلف أطيافهم السياسية مع تخليهم عن إنتماءاتهم السياسية والحزبية وتعيين قيادات غير حزبية علي رأس هذه الأجهزة.

من جانبه اعلن اسماعيل هنية رئيس الوزراء الفلسطيني امس الثلاثاء انه سيرفع الغطاء عن اي شخص او جهة تخترق اتفاق وقف اطلاق النار الذي بدأ تنفيذه فجرا.

وقال هنية في مؤتمر صحافي امام مكتبه في غزة «نأمل ان تتضافر الجهود الخيرة من اجل تثبيت المقررات الصادرة عن الرئاسة ورئاسة الوزراء.. بالتأكيد سنرفع الغطاء عن اي شخص او جهة تخترق هذه التفاهمات او لا تلتزم بهذه المقررات تحت اي ظرف كان».

وأكد هنية أمس أنه يؤيد الدعوة الهادفة الى إعادة صياغة المؤسسة الأمنية الفلسطينية على أسس منطلقة من رؤية فلسطينية بحتة بعيدة عن أي شكل حزبي.

وقال هنية «نحن نريد هذه المؤسسة (الأمنية) أن تكون لكل الوطن وكل أبنائه وبعيدة عن هذا التميز الحاصل والفرز الخطير الجاري». وأضاف «نحن من الذين يدعون الى إعادة صياغة المؤسسة الأمنية على أسس مختلفة منطلقة من الرؤية الوطنية بعيدا عن المحاصصة». وشدد رئيس الوزراء على دعمه لأي خطوة في هذا الاتجاه قائلاً «سنوفر لها الأجواء المناسبة سواء كانت من خلال تشكيل جيش وطني أو مؤسسة أمنية المهم أن تكون لكل أبناء الشعب الفلسطيني دون أن تقتصر على هذا الفصيل أو ذاك الفصيل». وقال هنية «علينا أن نستعد لمشوارنا كشعب ومشوار التحرير واستعادة الأرض المغتصبة والقدس السليبة والاسرى واللاجئين المشردين في المنافي والشتات».

وجدد رئيس الوزراء ترحيب حكومته بالدعوة السعودية الموجهة من الملك عبد الله لإنهاء الخلافات الفلسطينية قائلا «رحبنا منذ البداية بدعوة العاهل السعودي واعتبرنا ذلك تحركاً سعودياً كريماً ولأهداف نبيلة تتعلق بوحدة الشعب وصون الدم الفلسطيني والمحافظة على القضية الفلسطينية كقضية مركزية وأولية للأمة العربية والإسلامية»، معبراً عن استعداده للتوجه للسعودية في الوقت الذي يتم تحديده لهذا اللقاء.

وحول الاتفاق الذي جرى أول أمس بين حركتي فتح وحماس الذي أنهى أربعة أيام من الاقتتال الداخلي أعرب هنية عن أمله في أن يستمر الهدوء ويتعزز الاستقرار حتى يستأنف الحوار لتشكيل حكومة الوحدة، واصفاً تلك الأيام الأربعة بأنها «كانت أيام صعبة دفع الجميع فيها ثمناً من دماء أبنائنا وشبابنا الفلسطينيين وتم المساس بالقضية الفلسطينية بشكل أو بآخر».

وأضاف «مع اليوم الأول لتنفيذ التفاهمات على الأرض استطيع أن أقول ان هذه صفحة جديدة تعبر عن إرادة وعزم قوي لنحافظ على الهدوء والاستقرار بالساحة الفلسطينية ولنضمد جراحنا ونترحم على شهدائنا وضحايانا وندعو بالشفاء العاجل للجرحى وان تتضافر كل الجهود الخيرة لتثبيت هذه القرارات الصادرة عن الرئاسة ورئاسة الوزراء وان يتحمل الجميع مسؤوليته الوطنية إزاء هذه التفاهمات».

ومضي يقول «علينا أن نستعد لاستكمال مشوارنا كشعب، مشوار التحرير ومشوار استعادة الأرض المغتصبة والقدس السليبة والاسرى واللاجئين المشردين بالمنافي والشتات».

كما أعرب هنية عن أمله أن «تتواصل حالة الهدوء لاستئناف الحوار حول تشكيل حكومة الوحدة».

من جانبه دعا وليد العوض عضو اللجنة المركزية لحزب الشعب وعضو لجنة المتابعة العليا للقوى الوطنية والإسلامية الإطراف المعنية للتجاوب مع هذا الاتفاق والتصدي لأي محاولات لخرقه مثلما حدث للاتفاقات السابقه محذرا في الوقت نفسه من مغبة التمادي في هذه الخروقات وانعكاساتها السلبية على السلم الأهلي والمجتمعي لشعبنا الفلسطيني.

وشدد العوض على ضرورة ممارسة غرفة العمليات التي أعلن عن تشكيلها في الاتفاق لدورها فورا وضرورة التكامل والتنسيق مع اللجان الميدانية المنبثقة عن لجنة المتابعة التي تضم ممثلين عن حركتي حماس وفتح بالإضافة لعدد آخر من ممثلي الفصائل الوطنية والإسلامية. وقال العوض ان نجاح هذا الاتفاق سيوفر الأجواء الايجابية لاستئناف الحوار الذي انطلق الأسبوع الماضي وشهد تقدما خلال عمل لجنة الصياغة المنبثقة عن لجنة الحوار حيث توصلت إلى التوافق المبدئي على مسودة الأسس السياسية لبرنامج حكومة الوحدة الوطنية ولكن اندلاع الاحداث المؤسفة حال دون استمرارها الأمر الذي يستدعي العودة إلى طاولة الحوار على الفور باعتباره الطريق الوحيد للخروج من المآزق.

بدوره أكد كايد الغول، عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، على ان الجبهة مع كل خطوة تؤدي الى التعامل مع الاجهزة الامنية على قاعدة تقويمها وتفعيلها، لتقوم بمهامها في حماية الوطن والمواطن، ومشيرا الى ان الجبهة من اوائل القوى التي دعت الى رفع الغطاء التنظيمي عن العاملين في الاجهزة الامنية، حتى تصبح هذه الاجهزة تعمل في اجندة تخرج عن اطار الموقف التنظيمي.

وفي السياق ذاته، اعرب صالح زيدان، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين عن ترحيب الجبهة بالاقتراح المصري، مؤكدا على ضرورة تفعيل الاجهزة الامنية الفلسطينية على قاعدة مشاركة الجميع فيها، وتوحيدها تحت قيادة موحدة.

واثنى زيدان في حديث لوكالة «معا» المحلية، على الجهود التي ادت الى التوصل الى وقف اطلاق النار بين حركتي فتح وحماس فجر امس.

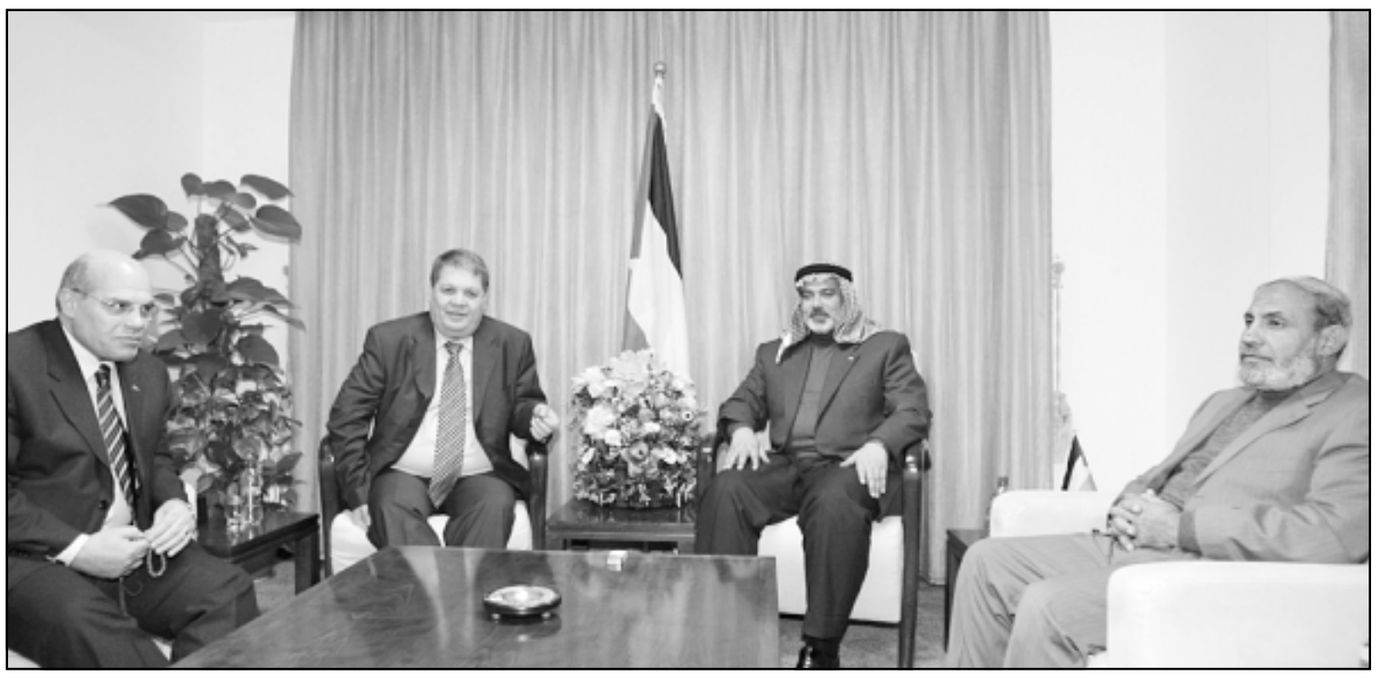

رئيس الوزراء الفلسطيني اسماعيل هنية (الثاني يمين) وقيادي فتح روحي فتوح (الثاني يسار) ووزير الخارجية الفلسطيني محمود الزهار (يمين) ورئيس الوفد الامني المصري برهان حماد عقب اعلان الهدنة في غزة امس

فتح وحماس تتوصلان لاتفاق برعاية مصرية يقضي بوقف الاقتتال الداخلي

مقتل أحد عناصر القسام برصاص مسلحين ومحاولة خطف ناشط من الاقصى بعد ساعات من سريان الهدنة

غزة ـ «القدس العربي»

ـ من أشرف الهور:

لقي شاب فلسطيني مصرعه أمس في حادث إطلاق نار من قبل مسلحين في مدينة خانيونس جنوب قطاع غزة بعد ساعات معدودة من توصل حركتي فتح وحماس لاتفاق يقضي بوقف إطلاق النار الذي استمر لأربعة أيام متواصلة، كما اتهمت فتح حماس بمحاولة خطف احد ناشطيها في جباليا شمال قطاع غزة.

وقالت مصادر طبية ان القتيل يدعى حسين الشوباصي (35 عاماً) توفي نتيجة إصابته بعدة أعيرة نارية في الرأس أدت الى مقتله على الفور.

وحملت حركة حماس مسؤولية الحادثة لنشطاء من حركة فتح وإفراد من إحدى العائلات الفلسطينية القاطنة في المنطقة.

وأفادت مصادر فلسطينية أن الشوباصي يعتبر أحد كوادر كتائب الشهيد عز الدين القسام الجناح المسلح لحركة حماس، ويعمل في الشرطة البحرية ، موضحة أنه يعتقد أن الشوباصي قتل على يد مسلحين من عائلة أحد الذين قتلوا أول أمس في الأحداث والاشتباكات التي شهدتها مدينة خان يونس وأدت الى مقتل الضابط في قوات الـ17 عاطف النجار 43 عاما متأثر بجراحة فجر أمس.

ويعد مقتل الناشط الشوباصي أول عملية قتل بعد الاتفاق الذي تم التوقيع عليه بين حركتي حماس وفتح برعاية مصر فجر أمس.

من جهته أكد أبو عبيدة الناطق باسم كتائب القسام التابعة لحركة حماس أن الشوباصي يعمل في الشرطة البحرية الفلسطينية واحد نشطاء كتائب القسام.

وحملت حركة حماس في بيان لها تلقت «القدس العربي» نسخة منه ما أسمته «التيار الانقلابي في حركة فتح مسئولية الحادث».

وقالت «جريمة قتل الشرباصي تأتي بعد تحريض ناطقي الانقلابيين على المساجد وروادها وأن هذه الجريمة الثالثة التي تتعرض لها مساجد خان يونس والعاشرة على مستوى قطاع غزة خلال هذا الأسبوع».

وكانت كل من حركتي فتح وحماس اتفقتا عقب اجتماع روحي فتوح ممثل الرئيس الفلسطيني محمود عباس وإسماعيل هنية رئيس الوزراء الفلسطيني في ساعة متأخرة من ليل الاثنين برعاية الوفد الأمني المصري على وقف الاشتباكات المسلحة التي استمرت أربعة أيام وأسفرت عن مقتل 34 فلسطينياً.

وخيم منذ صباح أمس هدوء حذر على معظم مناطق قطاع غزة عقب الاتفاق على وقف الاقتتال الداخلي بين حركتي فتح وحماس وسط حالة من الترقب من قبل سكان القطاع لأي حادث طارئ قد يفشل فرحتهم بالاتفاق.

ورفعت الأجهزة الأمنية الفلسطينية منذ ساعات الصباح الأولى ليوم أمس الحواجز العسكرية التي كانت تقيمها في بعض شوارع القطاع وسهلت بذلك حركة مرور المركبات وعادة المحال التجارية لفتح أبوابها من جديد بعد أيام شهدت خلالها بعض مناطق القطاع حالة تشبه فرض حظر التجول.

وبدا واضحاً خلو معظم شوارع القطاع من المسلحين الذين تمركزوا خلال الأيام الماضية خلف جدران أسمنتية وعلى أسطح بعض البنايات العالية القريبة من المقرات الأمنية والعسكرية للطرفين، وانتشر بعض أفراد جهاز الشرطة الفلسطينية على مفترقات الشوارع وسيروا بعض الدوريات، إلا أن بعض مقار الأجهزة الأمنية الفلسطينية الهامة مثل مبنى السرايا ومجمع أنصار ومقر الأمن الوقائي شهدت تواجداً لأفراد الأجهزة الأمنية الفلسطينية.

من جهتها اتهمت حركة فتح في بيان لها «عناصر من حركة حماس بمحاولة خطف مجموعة من كتائب شهداء الاقصى في جباليا شمال قطاع غزة اليوم (امس)».

وذكرت في البيان «ان عناصر التيار الدموي في حركة حماس، فشلوا صباح اليوم (امس) في الايقاع بمجموعة من كتائب شهداء الاقصى في جباليا شمال قطاع غزة، بعد ان تم اكتشاف الكمين المسلح الذي تم اعداده لهم».

وكان محمود الزهار وزير الشؤون الخارجية أعلن عن التوصل لاتفاق لوقف إطلاق النار يقضي بسحب كل المظاهر المسلحة من الشوارع والإفراج عن المختطفين لدى الجانبين، ووقف التحريض والحملات الإعلامية.

وأكد الزهار خلال مؤتمر صحافي عقب الاجتماع أن الاتفاق تضمن سحب المسلحين من الشوارع وإزالة الحواجز وعودة كافة قوات الأمن الى مواقعها وإنهاء كافة أشكال التوتر والوقف الفوري لإطلاق النار بين الحركتين.

وشدد على ان الاتفاق يقضي بتولي الحكومة الفلسطينية مسؤولية القيام بحفظ الأمن والنظام العام وسيادة القانون، وكذلك الإفراج الفوري عن جميع المختطفين من الحركتين، الى جانب قيام كلا الحركتين بتسليم العناصر التي يشتبه بتورطها في عمليات قتل الى النيابة العامة للتحقيق معها طبقا للقانون. ويترقب المواطنون الفلسطينيون أن تتكلل الدعوة التي وجهها الملك السعودي للحركتين للاجتماع بمدينة مكة لإنهاء الخلافات بالنجاح من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية قادرة على كسر الحصار المفروض على الفلسطينيين وانهاء حالة الاستقطاب الحاد التي تسود المناطق الفلسطينية.

اكد مجددا ان القوة التنفيذية التابعة لحماس «غير شرعية»

عباس يجدد تهديده بالدعوة الى انتخابات اذا فشلت جهود تشكيل حكومة وحدة وطنية

الرئيس المصري محمد حسني مبارك لدى استقباله الرئيس الفلسطيني محمود عباس في القاهرة امس

■ القاهرة ـ يو بي آي: جدد الرئيس الفلسطيني محمود عباس امس الثلاثاء تهديده بالدعوة الى انتخابات تشريعية ورئاسية جديدة اذا فشلت جهود تشكيل حكومة وحدة وطنية بدلا من الحكومة التي تهيمن عليها حماس.

وصرح عباس للصحافيين بعد مباحثات اجراها مع الرئيس المصري حسني مبارك بانه ناقش مع مبارك الاتصالات الجارية بشأن الوضع الفلسطيني.

ولم يفصح عباس عن اي تفاصيل بشأن مباحثاته مع مبارك الا ان دبلوماسيين عرب قالوا ان الرئيس الفلسطيني يسعى لتنسيق جهوده مع القيادة المصرية بشأن دعوة العاهل السعودي الملك عبد الله لقيادات فتح وحماس للاجتماع في مكة لحل الازمة القائمة بينهما.

وقال عباس «اذا لم تتكلل مساعي تشكيل هذه الحكومة (بالنجاح) فسأدعو الى اجراء انتخابات تشريعية ورئاسية مبكرة».

واكد عباس مجددا امس ان القوة التنفيذية الموالية لحركة حماس «غير شرعية وغير قانونية».

وقال عباس في ختام لقاء مع الرئيس المصري حسني مبارك كما نقلت عنه وكالة انباء الشرق الاوسط المصرية ان هذه القوة «غير شرعية وغير قانونية ولم يصدر أي قانون بشأنها».

من ناحية ثانية استنكر عباس حادث التفجير الانتحاري في ايلات امس الاثنين ووصفه بانه «لا ضرورة ولا فائدة له».

واضاف عباس «ان الكل مل من تكرار عمليات كسر حالات التهدئة».

الا انه اعتبر ان حادث ايلات لن يؤثر على التهدئة بين الفلسطينيين واسرائيل.

واشار عباس الى القتال بين الفصائل الفلسطينية ووصفه انه يسيء الى الشعب الفلسطيني.

وقال ان وقف اطلاق النار تم بوساطة مصرية.

لجان المقاومة تقصف مستوطنة وطائرة حربية تشن غارة جوية شرق مدينة غزة

غزة ـ «القدس العربي» ـ من أشرف الهور:

اعلنت مصادر أمنية فلسطينية أن إحدى الطائرات الحربية الإسرائيلية شنت فجر أمس غارة جوية على مكان قريب من معبر المنطار «كارني» شرق مدينة غزة.

وقالت المصادر الأمنية أن الطائرة الحربية الإسرائيلية المقاتلة أطلقت صاروخا باتجاه مكان قريب من معبر المنطار الواقع على الحدود الشرقية لمدينة غزة التي تفصلها عن المناطق الإسرائيلية.

ونقلت الإذاعة الإسرائيلية عن المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي قوله ان «الهجوم استهدف نفقا كان معدا لتنفيذ عمليات داخل إسرائيل». مشيرا الى أن هذه الغارة جاءت بناء على قرار من المستوى السياسي الإسرائيلي.

وأكد المتحدث الإسرائيلي على أن جيشه سيواصل استهداف ما وصفها «بالبنية التحتية للإرهاب في قطاع غزة».

جدير ذكره أن عملية القصف الإسرائيلية جاءت بعد اقل من 24 ساعة على وقوع عملية فدائية في مدينة إيلات جنوب إسرائيل نفذها شاب فلسطيني من قطاع غزة وقتل فيها ثلاثة إسرائيليين. وقد توعد عمير بيريتس وزير الدفاع الإسرائيلي أول أمس عقب العملية بسلسلة هجمات على نشطاء الفصائل الفلسطينية.

الى ذلك فقد أعلنت ألوية الناصر صلاح الدين الجناح المسلح للجان المقاومة الشعبية مسؤوليتها عن قصف مستوطنة مفتاحيم القريبة من حدود قطاع غزة الشمالية.

وقالت الألوية ان احدى مجموعاتها المسلحة قصفت المستوطنة المذكورة بصاروخ من نوع (ناصر 2).

وقالت الألوية في بيان لها «مع ازدياد التهديدات الصهيونية لفصائل المقاومة الفلسطينية بعد عملية ذوبان الجليد الاستشهادية وجرائم الاغتيال والاعتقال التي يمارسها هذا الجيش الصهيوني المجرم بحق أبنائنا في الضفة الغربية المحتلة والاستباحة الواضحة لكل ما هو فلسطيني والخروقات الصهيونية المتواصلة للتهدئة في قطاع غزة، وجب علينا أن نرد على تلك الجرائم».

وشددت الألوية على أن التهديدات الإسرائيلية لن تثني فصائل المقاومة الفلسطينية عن التنازل عن مقاومتها المشروعة للاحتلال.

مصادر اسرائيلية: الاحتلال لن يجتاح غزة لان ذلك سيوحد الفلسطينيين ويوقف الحرب الاهلية

تل ابيب تعترف باخفاق اجهزتها بالقطاع وبعدم تمكنها من السيطرة على الحدود مع مصر

الناصرة ـ «القدس العربي»

ـ من زهير اندراوس:

قالت مصادر سياسية اسرائيلية امس الثلاثاء ان رئيس الوزراء الاسرائيلي ايهود اولمرت، قرر الحفاظ على سياسة ضبط النفس والالتزام بالتهدئة التي توصلت اليها الدولة العبرية مع السلطة الوطنية الفلسطينية. وقالت صحيفة ««هآرتس»» الاسرائيلية ان اولمرت اوعز للاجهزة الامنية الاسرائيلية بعدم الرد على العملية التي نفذتها المقاومة الفلسطينية في مدينة ايلات الساحلية، التي تعتبر اكثر المدن الاسرائيلية استقطابا للسياح من الداخل ومن انحاء العالم.

مع ذلك اعترفت المصادر التي وصفتها صحيفة ««هآرتس»» الاسرائيلية بانها مطلعة جدا بان الدولة العبرية تعاني اليوم من مشكلتين اساسيتين في حربها ضد ما اسمته الارهاب الفلسطيني في قطاع غزة: المشكلة الاولى هي انه على الرغم من الجهود المصرية والاسرائيلية المشتركة لاغلاق الحدود امام الارهابيين، فان عملية ايلات جاءت لتؤكد للطرفين ان المشكلة ما زالت قائمة، وانه يتحتم على اسرائيل ان تعمل على بناء جدار لمنع تسلل المقاومين الفلسطينيين، بالاضافة الى ذلك انتقد وزير الامن الداخلي الاسرائيلي افي ديختر، الذي شغل في السابق منصب رئيس جهاز الامن العام (الشاباك الاسرائيلي) الحكومة المصرية وقال في مقابلة مع القناة الثانية في التلفزيون الاسرائيلي ان على اسرائيل ان تتخذ خطوات ضد مصر، دون ان يوضح كلامه، الامر الذي اثار موجة من الاشاعات في الدولة العبرية.

اما المشكلة الثانية التي تعاني منها اسرائيل، بحسب مصادر امنية رفيعة المستوى تحدثت لصحيفة «هآرتس» فهي مشكلة عويصة في الاستخبارات. فقد اعترفت هذه المصادر في سياق حديثها ان الاجهزة الامنية الاسرائيلية عاجزة تماما وانها لا تحصل على معلومات عما يجري في قطاع غزة، واكدت هذه المصادر ان رئيس الوزراء اولمرت امر قبل ثلاثة اسابيع الجيش الاسرائيلي بالقضاء على الخلايا الفلسطينية التي تقوم باطلاق صواريخ القسام باتجاه المستعمرات والبلدات الاسرائيلية في جنوب الدولة العبرية، الا ان الامر لم يخرج الى حيز التنفيذ، لان الجيش لا يتمكن من رصد المقاومين الفلسطينيين عندما يطلقون الصواريخ، وبالتالي اضافت المصادر فان اطلاق صواريخ القسام سيستمر في ظل هذه الاوضاع المؤلمة، على حد تعبيرها.

في سياق ذي صلة قالت مصادر سياسية في تل ابيب انه في العام 2005 بعد سلسلة عمليات قامت بها المقاومة الفلسطينية قام رئيس الوزراء انذاك اريل شارون بزيارة المنطقة الجنوبية حيث عرضت عليه قيادة الجيش خطة لاقامة سور يفصل بين الحدود الاسرائيلية والمصرية، الا ان شارون رفض الخطة لان تكاليفها، على حد زعم المصادر ذاتها، كانت باهظة للغاية، وفي الفترة الاخيرة عاد رئيس الوزراء الحالي اولمرت وبدأ يفحص امكانية تطبيق الخطة، ولكن المصادر ذاتها اكدت للصحيفة الاسرائيلية ان تكاليف الخطة تصل الى ثلاثة مليارات شيكل، وان خزينة الدولة العبرية لا تتمكن من تخصيص هذا المبلغ، وبالتالي فان احتمالات اخراج هذه الخطة الى حيز التنفيذ غير ممكنة بالمرة، وعليه فان اولمرت لن يأمر بتنفيذها.

ورأى المحللان الاسرائيليان عاموس هارئيل وافي ايسخاروف في مقال قاما بنشره الثلاثاء ان الدولة العبرية لن تقوم بتنفيذ عملية عسكرية واسعة النطاق في قطاع غزة، لان صناع القرار في تل ابيب يعتقدون ان الحرب المندلعة الان في قطاع غزة بين مناصري حركة حماس وبين عناصر فتح تخدم المصالح الاسرائيلية الى ابعد الحدود، وبالتالي فان اقتحام قطاع غزة من قبل جيش الاحتلال سيؤدي الى توقف الحرب الاهلية، من ناحية، ومن ناحية اخرى فان الفصائل الفلسطينية ستتوحد جميعها لصد الاجتياح الاسرائيلي.

واضافا ان حركة الجهاد الاسلامي التي تزعم ان الفدائي كان ينتمي اليها ارادت من وراء عملية ايلات ان تعيد الى الاجندة الفلسطينية مقاومة الاحتلال، ولكن مع ان العملية تمت في ساعات ما قبل الظهر، فان المواجهات بين حركتي حماس وفتح استمرت، وكأن شيئا لم يحدث.

30 نائبا فلسطينيا يعقدون جلسة في المجلس التشريعي وحماس تعتبرها غير شرعية

■ غزة ـ يو بي آي: عقد 30 نائبا فلسطينيا امس الثلاثاء جلسة في المجلس التشريعي برام الله لأول مرة منذ أربعة اشهر، وذلك رغم عدم اكتمال النصاب القانوني لانعقاد الجلسة التي اعتبرتها حركة حماس «غير شرعية».

وقال النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي حسن خريشة، أن هذا المجلس يمثل كل الشعب الفلسطيني بالتالي علينا أن نقول كلمتنا في هذا الصراع الدامي وسنواصل العمل تحت كل الظروف.

وقال رئيس كتلة فتح في المجلس التشريعي عزام الأحمد انه «آن الأوان على الجميع من كل الفصائل والتنظيمات والأفراد أن يحاسبوا فإذا خرقت حماس نقول حماس خرقت وإذا خرقت فتح نقول فتح خرقت ويجب أن نبتعد عن التعميم والطابور الخامس وأن نعلن ولا نتستر عن أي مخطىء».

وقالت خالدة جرار عضو المجلس التشريعي عن الجبهة الشعبية أن أعضاء المجلس التشريعي «عليهم أن يمارسوا دورهم وعليهم أن يقولوا لا للاقتتال، بغض النظر عن النصاب سنأتي في كل جلسة لنحاسب أي عضو يتغيب عن هذه الجلسة».

وخصص خريشة الجلسة لبحث إجراءات سيتخذها المجلس التشريعي تجاه التجاوزات واستمرار الاقتتال في غزة.

وتمت الإشارة في بداية الجلسة الى عدد من كوادر وعناصر فتح وحماس الذين اعدموا في قطاع غزة على أيدي المسلحين.

ولم يشارك إلا نائب واحد من قطاع غزة في الجلسة.

وعزا عضو المجلس التشريعي عن الجبهة الشعبية جميل المجدلاوي سبب تغيب أعضاء المجلس التشريعي عن الحضور في مدينة غزة الى إطلاق النار الكثيف في محيط المجلس التشريعي هناك.

واعتبر نائب مسؤول كتلة حماس في المجلس التشريعي يحيى موسى في اتصال هاتفي مع «يونايتد برس انتر ناشونال»، الجلسة غير شرعية. وقال «هذه ليست جلسة، هذه مؤامرة في المجلس التشريعي من قبل كتلة حركة فتح تستهدف إعطاء صورة مشوهة» مشيرا الى انها تمت من دون علم النواب.

وأكد أنه لم توجه أي دعوات لعقد أي جلسة ولم يصدر عن رئيس المجلس التشريعي بالإنابة الدكتور أحمد بحر أي دعوة. ولم يتسن الحصول على أي تعقيب من بحر المنتمي لحركة حماس.

وقال موسى «نحمل المسؤولية كاملة عن هذا الانقلاب داخل المجلس التشريعي لحركة فتح التي خرقت الاتفاق الموقع فجر اليوم (امس) بهذا العمل الذي يعتبر جزءا من تجييش الساحة وتوتيرها».